



أثر الديون المترتبة عن تطبيق قانون رقم 1 لسنة 2013م بشأن منع التعامل بالفوائد الربوية على أداء المصارف الليبية: دراسة تحليلية.

## The impact of debts resulting from the application of Law No. 1 of 2013 regarding the prohibition of dealing with usurious interest on the performance of Libyan banks: an analytical study.

اسم ولقب المؤلف: 1- د. صلاح الدين علي محمد البريكي. 2- د. أحمد سفيان عبد الله.

الدرجة العلمية والوظيفة: 1- محاضر المعهد العالي للعلوم والتقنية سوق الجمعة. 2- محاضر بأكاديمية الدراسات الإسلامية جامعة مالايا، ماليزيا.

البريد الإلكتروني: [slahalbrike@gmail.com](mailto:slahalbrike@gmail.com) - [sufyan@um.edu.my](mailto:sufyan@um.edu.my)

### الملخص باللغة العربية:

ترتب عن تطبيق قانون رقم 1 لسنة 2013م بشأن إيقاف المعاملات الربوية في النظام المصرفي الليبي والعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ديون على المصارف عن الفترة السابقة لصدور القانون والتي تتطلب معالجات شرعية واقتصادية، فعلى الجانب الشرعي كيف تنظم الأحكام الشرعية الآثار المترتبة على تطبيق هذا القانون، أما على الجانب الاقتصادي كيف تؤثر الديون المترتبة عن إيقاف المعاملات الربوية على الأداء المالي للقطاع المصرفي الليبي. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ومناقشة الديون غير الشرعية التي ترتبت على تطبيق قانون رقم 1 لسنة 2013م بشأن إيقاف المعاملات الربوية، وقياس مدى تأثيرها على الأداء المالي للمصارف الليبية، وكيفية معالجتها شرعياً. توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن العديد من المعالجات الشرعية التي وضعت لمعالجة الديون قبل التحول للعمل بالنظام المصرفي الإسلامي، إلا أنه على الجانب الاقتصادي تفتقر المصارف الليبية لأليات



مالية ومحاسبية لترجمة المعالجات الشرعية إلى حلول عملية تتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية. كما توصلت الدراسة أيضاً أن الديون غير المشروعة الناتجة عن قانون إيقاف المعاملات الربوية تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للمصارف الليبية حيث انخفض معدل ربحية المصارف في ليبيا نتيجة لتطبيق القانون، وأن الديون المستحقة للمصرف أكثر تأثير على الأداء المالي من الديون المستحقة على المصرف. الكلمات المفتاحية: الديون المستحقة، قانون رقم 1 لسنة 2013م، المصارف الليبية، الأداء المالي.

### Research summary:

The application of Law No. 1 of 2013 on the suspension of usurious transactions in the Libyan banking system and working in accordance with the provisions of Islamic Sharia resulted in debts on banks for the period prior to the issuance of the law, which requires legal and economic treatments, on the legal side, how do Sharia provisions regulate the effects of the application of this law, while on the economic side, how do debts resulting from stopping usurious transactions affect the financial performance of the Libyan banking sector. This study aims to identify and discuss illegitimate debts that It resulted from the application of Law No. 1 of 2013 on stopping usurious transactions and switching towards Islamic banking and measuring the extent of its impact on the financial performance of Libyan banks, and how to address them legally. The study found that although many of the Sharia treatments that were developed to address debts before switching to the Islamic banking system, on the economic side, Libyan banks lack financial and accounting mechanisms to translate Sharia treatments into practical solutions that comply with the controls of Islamic Sharia, and the study also found that illegal debts resulting from the law of stopping usurious transactions significantly affect the financial performance of Libyan banks, as the rate of profitability of banks in Libya decreased as a result of the application of the



law. Debts owed to the bank have a greater impact on financial performance than debts owed by the bank.

**Keywords :** Outstanding debts, Law No. 1 of 2013, Libyan banks, Financial performance.

## 1. المقدمة

بعد عام 2011م نتيجة التحول السياسي صدرت العديد من القوانين والتشريعات تمنع التعامل بالربا والتي مهدت لعملية التحول إلى الصيرفة الإسلامية بشكل كامل في ليبيا، ففي 2012/5/16م صدر القانون رقم (46) لسنة 2012م بشأن تعديل في بعض أحكام قانون المصارف وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية. وفي نهاية عام 2012م تم تسمية أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المركزية التابعة لمصرف ليبيا المركزي وبشرت أعمالها في بداية عام 2013م لتقديم الدعم الكافي للقطاع المصرفي في إنجاح عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية بطريقة تجمع بين توفر الكفاءة الشرعية والاقتصادية معاً لتجنب وقوع المصارف في الضيق والحرج الناجم عن عملية التحول (<https://dif.gov.ly>). في العام 2013م، صدر قانون رقم (1) لسنة 2013م بمنع المعاملات الربوية في ليبيا في 2013/1/7م (الجريدة الرسمية، 2013) الذي منع التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة في جميع المعاملات سواء كانت بين أشخاص اعتباريين أو طبيعيين، كما نص القانون على إيقاف الفوائد الربوية الناتجة عن المعاملات المصرفية السابقة لصدور هذا القانون والتي لم يتم أداؤها بعد. ونتيجة للخسائر المالية المتوقعة التي ستلحق بالمصارف لعدم وضع آلية لتسوية الديون المترتبة عن ديون القروض السابقة، صدر قانون (7) لسنة 2015م بشأن تعديل القانون رقم (1) لسنة 2013م بتاريخ 2015/9/15م الصادر عن مجلس النواب الليبي والذي يقضي بتأجيل سريان أحكام قانون منع المعاملات الربوية إلى بداية 2020/1/1م وذلك لإعطاء فسحة للمصارف استيفاء ديونها وفوائدها (مصرف ليبيا المركزي Central Bank of Libya) والذي تم تمديد العمل به إلى عام 2025م حسب قرار مجلس النواب رقم (4) لسنة 2019م



بتاريخ 2019/12/31م. وفي 2016/1/12 صدر قانون رقم (3) لسنة 2016م بشأن تسوية الديون المترتبة علي إيقاف المعاملات الربوية حيث نص القانون على حل كافة الأقساط الباقية من أصل الدين وتركت الخيار للدائن في الاستمرار في قبول سداد الأقساط في أجلها (الجريدة الرسمية، 2016).

إن تطبيق قانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن إيقاف المعاملات الربوية في النظام المصرفي الليبي والعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية أرتبط بالعديد من القضايا، على سبيل المثال: على الجانب الشرعي كيف تنظم الأحكام الشرعية الآثار المترتبة على تطبيق القانون، وبشكل مشابه، على الجانب الاقتصادي كيف تؤثر الديون المترتبة على تطبيق القانون على الأداء المالي للقطاع المصرفي. لا يمكن تجاهل الدور الذي تلعبه الديون<sup>(1)</sup> غير المشروعة الناتجة عن تطبيق قانون رقم 1 لسنة 2013م على القطاع المصرفي الليبي بشكله الإسلامي الجديد. حيث يلعب القطاع المصرفي الليبي درواً هاماً في الاقتصاد الليبي من خلال تقديمه لخدمات التمويل والاستثمار في مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا. تطبيق قانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن إيقاف المعاملات الربوية في النظام المصرفي الليبي والعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية هي أساس المشكلة في هذه الدراسة، وبالتالي لغرض مناقشه أثر العمليات المالية العالقة نتيجة تطبيق القانون لابد أولاً من تحديد ماهية الديون غير المشروعة. حيث من المهم تحديد ماهية الديون غير المشروعة الناتجة عن تطبيق قانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن إيقاف المعاملات الربوية في النظام المصرفي الليبي والعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والسبب أن هناك ندرة في الدراسات التي تتناول تحديد الديون الناتجة عن تطبيق قانون منع المعاملات الربوية. رغم أن أثر هذه الديون مازالت تظهر ضمن حسابات الأرباح والمخصصات في ميزانيات المصارف وتقارير مصرف ليبيا المركزي منذ العام 2015 حتى الآن (مصرف ليبيا المركزي، 2019). يشير تقرير المصرف المركزي (2019، ص 33) إلى أن معدل ربحية المصارف في ليبيا قد انخفض نتيجة لتطبيق

<sup>1</sup> - نقصد بالديون (الحقوق المستحقة للمصرف لدى الغير، والالتزامات المستحقة على المصرف).



قانون إلغاء الفوائد الربوية، حيث إن معدل العائد على الأصول لدى القطاع المصرفي في ليبيا شهد انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات (2014 – 2016)، حيث بلغ نحو 0.2% في عام 2016 نتيجة تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية (مصرف ليبيا المركزي، 2019). من هنا تظهر الحاجة لتقديم توصيات ترتبط بحلول لتخفيف الآثار السلبية للديون غير المشروعة الناتجة عن تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية على الأداء المالي في المصارف الليبية. بناء عليه، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ماهية الديون الناتجة عن عملية تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية ومن ثم مناقشة آثارها المحتملة على الأداء المالي في القطاع المصرفي في ليبيا بغرض تقديم التوصيات اللازمة لتخفيف الآثار السلبية للديون غير المشروعة الناتجة عن تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية على الأداء المالي في المصارف الليبية.

## 2. مشكلة وهدف الدراسة

بما أن المصارف الليبية كانت تمارس عقداً محرماً بموجب الشريعة، فضلاً عن عدم مراعاة الضوابط الشرعية في تصرفاتها، فمن المؤكد أن تطبيق قانون رقم 1 لسنة 2013 بإيقاف المعاملات الربوية ستؤدي إلى نشوء ديون مخالفة للشريعة. وهنا تظهر مسائل مهمة تحتاج إلى بيان وهي: ماهي الديون غير المشروعة الناتجة عن صدور القانون (صبرينه، 2017: الجريدان، 2014)، الأمر الآخر هو ماهي الآثار المحتملة للديون غير المشروعة التي ابرمها المصرف قبل صدور القانون على الأداء المالي (سلباً أو إيجاباً) للبنوك الليبية بعد تطبيق قانون رقم 1 لسنة 2013 بإيقاف المعاملات الربوية. وهذه القضية مهمة كون أن هذه الديون مازالت عالقة وتحتاج إلى تسوية (مصرف ليبيا المركزي، 2019: حسين، 2018: عبد الله، 2016)، إن تحديد ومناقشة الأداء المالي للجهاز المصرفي الليبي بعد عملية إلغاء التعامل بالفوائد الربوية يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنمو القطاع المصرفي الليبي واستمراره وتطوير أدائه (بشناق، 2011). في محاولة لمعالجة هذه المشكلة، فإن هذه الدراسة تهدف إلى:



1- تحديد الديون غير الشرعية التي ترتبت على تطبيق القانون رقم 1 لسنة 2013 بإيقاف المعاملات الربوية.

2- تقييم الآثار المحتملة للديون غير الشرعية على الأداء المالي للمصارف الليبية.

3- تقديم توصيات لمعالجات تهدف إلى ضمان حقوق المصارف الليبية وحقوق وأرباح المؤدعين.

وهذا ما أشارت إليه الجمعية الليبية للمالية الإسلامية في بيانها الختامي لورشة العمل المنعقدة بطرابلس بتاريخ 21-10-2019م عن دور القانون رقم 3 لسنة 2016 بمعالجة آثار المحفظة الائتمانية المصرفية والتوصيات الصادرة عنها (الجمعية الليبية للصيرفة الإسلامية، 2019).

### 3. أسئلة البحث

بناءً على مشكلة الدراسة، تم صياغة أسئلة البحث على النحو التالي:

1. ما هي الديون غير المشروعة التي نتجت عن صدور قانون رقم 1 لسنة 2013 بإيقاف المعاملات الربوية.

2. ماهي العلاقة بين الديون غير المشروعة الناتجة عن تطبيق قانون رقم 1 لسنة 2013 بإيقاف المعاملات الربوية والأداء المالي في المصارف الليبية.

3. ماهي المعالجات الشرعية للديون غير الشرعية الناتجة عن تطبيق قانون رقم 1 لسنة 2013 بإيقاف المعاملات الربوية.

### 4. أهمية البحث

إن تحديد الديون غير الشرعية التي ابرمتها المصارف الليبية قبل صدور قانون رقم 1 لسنة 2013 بإيقاف المعاملات الربوية وكيفية سدادها يشكل خطوه أولى لمعالجتها، حيث إن هذه الديون تشكل عائق أمام كفاءة العمل المصرفي الليبي طالما أن هذه الديون لم تعالج حتى الآن. أن الاختبار التجريبي لدور الديون غير الشرعية على الأداء المالي للمصارف الليبية سوف يساهم بشكل كبير في الممارسات العملية في قطاع الصيرفة الليبية من عدة نواحي:



أولاً: تحديد دور هذه الديون (سلباً أو إيجاباً) في مؤشرات الأداء المالي للمصارف سيوفر قاعدة بيانات لمدرء المصارف للتعامل مع هذه الديون وفقاً لدورها على مؤشرات المالية بطريقة محددة وهادفة لتقليص الآثار السلبية للديون العالقة.

ثانياً: سيساعد متخذي القرار في قطاع الصيرفة الإسلامية لتصميم الآليات المناسبة لتسوية الديون الناتجة عن تطبيق قانون رقم 1 لسنة 2013 بإيقاف المعاملات الربوية بما يساهم في حل هذه المشكلة العالقة حتى الآن وبالتالي المساهمة في رفع كفاءة أداء المصارف في ليبيا بما يخدم الاقتصاد الليبي.

ثالثاً: تحديد العلاقة بين الديون غير الشرعية للمعاملات التي ابرمتها المصارف قبل تطبيق قانون رقم 1 لسنة 2013 بإيقاف المعاملات الربوية والأداء المالي للمصارف سيساهم في تقديم الحلول اللازمة لمتخذي القرار لتخفيف الآثار السلبية للديون غير المشروعة على الأداء المالي في المصارف الليبية.

رابعاً: الديون غير المشروعة تتطلب معالجة بما يضمن حقوق المساهمين والمودعين ولا تؤثر على أداء المصرف. وبالتالي، فإن تقديم توصيات مناسبة بالشكل الذي يؤدي إلى توفير إليه ووضحة وعادلة لتسويتها، تضمن للمصرف عدم تخليه عن الحقوق المترتبة له بموجب القروض الربوية التي قدمها للغير أو نتيجة للاستثمارات الربوية التي قام بها قبل صدور القانون، ستؤدي إلى تخفيف الخسائر في حقوق المساهمين وأرباح المودعين.

#### 5. منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على كل من:

المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بمناقشة الديون غير الشرعية الناتجة عن إيقاف المعاملات الربوية وتحليل بيانات مصرف ليبيا المركزي.

المنهج الاحصائي التحليلي وذلك لتحليل العينة التي تم استخدامها في جمع البيانات عن تأثير الديون غير المشروعة على الأداء المالي للمصارف الليبية، وتم تحليل هذه البيانات من



خلال تقنية التحليل SEM-PLS التي تم استخدامها لاختبار الجودة الكلية للملاءمة واختبار الفرضيات.

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الديون المستحقة للمصرف (الحقوق) غير المشروعة قبل تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية، وبين الأداء المالي للمصرف.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الديون المستحقة على المصرف (الالتزامات) غير المشروعة قبل تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية، وبين الأداء المالي للمصرف.

#### 6. الديون غير المشروعة الناتجة عن قانون إيقاف المعاملات الربوية

إن مفهوم إيقاف المعاملات الربوية في هذه الدراسة يشير إلى الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية. وبما أن المصارف الليبية كانت تمارس عقوداً مبنية على سعر الفائدة التي هي محرمة في الشريعة لقوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا، وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا، فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (سورة البقرة، الآية: 275)، فمن المؤكد أن يؤدي تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية إلى نشوء ديون مالية مخالفة للشريعة. الأقسام التالية تتناول بالشرح الديون الناتجة عن تطبيق قانون رقم 1 لسنة 2013 بإيقاف المعاملات الربوية.

#### 1.6 أنواع الديون الناتجة عن تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية

المصارف الإسلامية وفقاً لاتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة بأنها "تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها



الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً" (عائشة، 2000، ص26). يشير مفهوم التحول نحو الصيرفة الإسلامية إلى الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية. وبما أن المصارف اللببية كانت تمارس عقوداً مبنية على سعر الفائدة التي هي محرمة في الشريعة، فمن المؤكد أن يؤدي تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية إلى نشوء ديون مخالفة للشريعة، هذه الديون تتمثل إما في حقوق مستحقة للمصرف أو التزامات مستحقة على المصرف. الأقسام التالية تتناول بالشرح الحقوق والالتزامات الناتجة عن تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية.

#### 1.1.6 الحقوق المترتبة على قانون إيقاف المعاملات الربوية:

الحقوق المالية الناتجة عن تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية هي تلك الديون المستحقة عن عمليات المصرف مثل عمولات الإقراض ومقايضة الغير والاعتمادات المستندية والديون الناشئة عن الاستثمارات وغيرها قبل صدور قانون رقم 1 لسنة 2013، أي الديون المستحقة للمصرف، وما يتبعها من حقوق باستلام فوائد ربوية (القضاة والقضاة، 2015). كذلك فإن الديون المترتبة على عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية بإيقاف المعاملات الربوية، يمكن تعريفها أنها صيغ المعاملات المصرفية، التي تقدم من خلالها المصارف التقليدية قبل عملية التحول قروض واعتمادات بغرض الاستثمار، وستحقق هذه الصيغ ديون للمصرف متمثلة بفوائد ربوية (الجريدان، 2014). كما عرف المؤتمر الخامس (2005) المنعقد في البحرين "الحقوق المالية الناتجة عن عملية التحول بأنها كل ما اكتسبه المصرف بعقود مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية قبل التحول للصيرفة الإسلامية"<sup>(1)</sup>. ويمكن تفصيل الديون (الحقوق) المترتبة على قانون إيقاف المعاملات الربوية في عدة صور (القضاة والقضاة، 2015؛ الجريدان، 2014) بالشكل التالي:

<sup>1</sup> - يمثل قانون إيقاف المعاملات الربوية بداية عملية التحول للقطاع المصرفي الليبي من النظام المصرفي التقليدي إلى نظام الصيرفة الإسلامية.



1. القروض النقدية: وهي النقود التي يقدمها المصرف للأفراد أو الهيئات على أن يتعهدوا بردها أو رد مبلغ مساوٍ لها بالشروط المتفق عليها.
2. عمولات المصرف: وهي نسبة مئوية يحصلها المصرف مقابل الجهد الذي يبذله في سبيل تقديم خدمات للعملاء.
3. الاعتمادات المستندية: وهي نوع من التسهيلات الذي تقدمها المصارف التقليدية لعملائها المستوردين، ويتم ذلك من خلال إصدار المصرف خطاب اعتماد موجه إلى مصرف أجنبي لصالح المستفيد (المصدر). يدعوه فيها إلى أن يدفع مبلغاً معيناً من النقود أو يمنح قرضاً أو يفتح اعتماداً للمستفيد. وبمجرد أن يتم تنفيذ الاعتماد المستندي يصبح العميل مديناً للمصرف بفوائد ربوية، ويبدأ منذ هذا التاريخ حساب مدة القرض والفوائد الربوية، ولا تتوقف إلا بعد أن يسدد العميل المبلغ مع الفوائد للمصرف.
4. الديون الناشئة عن مقاضاة الغير: ويمكن تقسيمها باعتبار مرحلة التقاضي إلى نوعين: قضايا محكوم بها لصالح المصرف ويتضمن الحكم إلزام الخصم بدفع فوائد ربوية للمصرف، وقضايا منظورة أمام المحاكم، ويطلب فيها المصرف بفوائد ربوية.
5. الديون الناشئة عن استثمارات المصرف لأمواله: ويمكن تقسيم هذه الديون إلى قسمين هما: أرباح استثمار في أوراق مالية أو أسهم وسندات، وفوائد ربوية ناتجة عن ودائع في بنوك ربوية.

#### 2.1.6 الالتزامات المترتبة على قانون إيقاف المعاملات الربوية

الالتزامات المالية الناتجة عن تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية هي تلك الديون الناشئة عن عمليات المصرف كعقود الودائع والاعتمادات المستندية وغيرها قبل قانون إيقاف المعاملات الربوية، أي التعويضات الواجب دفعها للمودعين والمقرضين، وما يتبعها من التزامات بدفع فوائد ربوية (القضاة والقضاة، 2015). كما يمكن تعريف الديون المستحقة على المصرف والمترتبة على عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية بإيقاف المعاملات الربوية، أنها صيغ المعاملات المصرفية، التي تقدم من خلالها المصارف التقليدية



قبل عملية التحول استقطاب الأموال واستثمارها، وتكون هذه الصيغ قائمة على القروض بفائدة ربوية (الجريدان، 2014). وبالتالي هذه الديون تمثل فوائد ربوية يلتزم المصرف بدفعها بموجب عقد الوديعة. وعرف المؤتمر الخامس (2005) المنعقد في البحرين "الالتزامات المالية الناتجة عن عملية التحول بأنها كل ما استحق على المصرف بموجب عقود مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، وما يزال المصرف مطالباً بها (ولم يتمكن من إقناع الجهات أو الأفراد المطالبين بها بعدم مشروعيتها ووجوب إسقاطها)". ويمكن تفصيل الديون (الالتزامات) المترتبة على قانون إيقاف المعاملات الربوية في عدة صور (القضاة والقضاة، 2015؛ الجريدان، 2014).

1. الودائع النقدية: وهي النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف على أن يتعهد المصرف بردها أو رد مبلغ مساوٍ لها، لدى الطلب بالشروط المتفق عليها. ويمكن تقسيم الودائع في المصارف التقليدية على الشكل التالي:

أ- الودائع الجارية (تحت الطلب): وهي المبالغ التي يودعها أصحابها في المصارف التقليدية، ويحق لهم ردها كاملة في أي وقت شاءوا دون أن يحصلوا على أي عائد أو فائدة.

ب- وداائع ثابتة (لأجل): وهي المبالغ التي يضعها أصحابها في المصرف بناء على اتفاق بينهما بعدم ردها أو شيء منها إلا بعد إخطار المصرف بمدة معينة، ويدفع المصرف للمودع فائدة ربوية إذا بقيت مدة معينة دون أن ترد.

ج- وداائع ادخار (توفير): وهي المبالغ التي يودعها أصحابها في المصرف، ويحق لهم سحبها كاملة متى شاءوا، ويعطى أصحابها فائدة تكون في الغالب أقل من فائدة الودائع الثابتة.

وقد حدد القانونيون هذه الودائع بأنها قرض (القضاة والقضاة، 2015)، ومن الناحية الشرعية فإن القرض جائز إذا خلا من الربا، وهذا ما نجده في النوع الأول منها (الودائع الجارية)، وهو يماثل القرض حسن بمسماه في الشريعة الإسلامية، بينما النوعان الآخران محرمان شرعاً، لكونهما يشتملان على فائدة ربوية.



2. الاعتمادات المستندية: هي أحد أنواع التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف التقليدية لعملائها من المستوردين.

3. أي ديون بفوائد ربوية عن قروض أو تسهيلات قد حصل عليها المصرف: كان يكون المصرف قد مول شراء احتياجاته أو مول شراء احتياجات العملاء بطريقة ربوية أو عن طريق إصدار سندات إقراض.

4. هناك نوع آخر من الديون يمثل أي التزام بدفع فوائد ربوية نتيجة أحكام قضائية: حيث إن خصوم المصرف الذين يطالبونه بمبالغ مالية سيلجؤون إلى القضاء، وسيطالبون بفوائد ربوية كتعويض عن تأخر المصرف في دفع المبالغ التي يستحقونها.

#### 7. الآثار المحتملة للديون الناتجة عن تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية

الأداء المالي يعكس مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة، وهو المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلاً، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة (محمد، 2019). وعلى ذلك فإن تقييم الأداء المالي هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية، أو بالمؤشرات المستنبط معدلاتها وفقاً لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجوم هذه الوحدات (بشناق، 2011، ص 20). ويعرف تقييم الأداء المالي أنه "قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة" (محمد، 2019، ص 34). أما الربحية فهي المقياس المحدد لمدى نجاح الأداء المالي للمصارف، وأن عدم تحقيق المصرف للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب، يعرض وجوده واستمراره للخطر. (عبد الله وهيام وباسل، 2017)



تكمن أهمية الأداء المالي للمصرف بشكل عام في أنه يهدف إلى تنويع أداء المصرف من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركات لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين (محمد، 2019). ويستخدم الأداء المالي بشكل خاص في عملية متابعة أعمال المصرف وتفحص سلوكه ومراقبة أوضاعه وتقييم مستويات أدائه وتحديد المعوقات وبيان أسبابها ومن ثم توجيه الأداء واقتراح الإجراءات التصحيحية اللازمة وفق الأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء للمصرف (الشعار، 2018). وترتبط عملية تقييم الأداء ارتباطاً وثيقاً بمعايير محددة، تستخدم كأساس للمقارنة مع نتائج الأداء الفعلي، وذلك للحكم على مدى ملاءمة هذه النتائج أو عدم ملاءمتها، حيث إن المعايير هي التي توضح ما إذا كانت قيمة هذه النتيجة مرتفعة أو منخفضة أو ضمن المعدل (بشناق، 2011).

وفقاً لتقرير المصرف المركزي (2019) انخفضت أرباح المصارف الليبية قبل خصم المخصصات والضرائب خلال الربع الثالث 2019 بمعدل 25.2% لتصل إلى 618.5 مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه خلال الربع الثالث 2018 والبالغة نحو 827.2 مليون دينار. هذه المؤشرات تعكس تراجع الأداء المالي للمصارف الليبية للعام 2019. وقد ربطت الدراسات انخفاض أرباح المصارف الليبية بالديون التي ترتبت عن قانون إيقاف المعاملات الربوية على النحو الموضح في الأقسام الفرعية التالية.

1.7 الآثار المحتملة للديون المستحقة للمصرف غير المشروعة الناتجة عن تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية على الأداء المالي للمصارف الليبية

تمثل الديون المستحقة للمصرف التي أبرمها قبل صدور قانون إيقاف المعاملات الربوية حقوق مالية أصبحت بحكم القانون غير مشروعة، تأخذ هذه الديون غير المشروعة عدة صور منها: القروض النقدية التي يقدمها المصرف للأفراد أو الهيئات، عمولات المصرف عن الخدمات التي يقدمها للعملاء، الاعتمادات المستندية وما يترتب عليها من فوائد للمصرف



على المستفيد، الديون الناشئة عن مقاضاة الغير، وايضاً الديون الناشئة عن استثمارات المصرف لأمواله، سواء كانت أرباح استثمار في أوراق مالية أو أسهم وسندات أو فوائد ربوية ناتجة عن ودائع في بنوك ربوية (صبرينه، 2017؛ القضاة والقضاة، 2015؛ الجريدان، 2014). وفقاً للقضاة والقضاة (2015) فإن هذه الديون المستحقة للمصرف لا يمكن تجاهلها حتى لا تؤثر على المركز المالي للمصرف، وانما يجب معالجتها في إطار شرعي يحفظ للمصرف ومساهميه حقوقهم. في دراسة حسين (2018) التي شملت دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري في ليبيا، هدفت الدراسة إلى تقييم معوقات تحول المصارف التقليدية إلى إسلامية من خلال مقارنة المركز المالي للمصرف قبل وبعد التحول<sup>(1)</sup>. أبرزت الدراسة أرقام مهمة تعكس دور الحقوق المالية غير المشروعة التي ابرمها المصرف قبل قانون إيقاف المعاملات الربوية على الأداء المالي للمصرف. على سبيل المثال وجدت الدراسة أن صافي الأرباح قبل خصم المخصصات والضرائب قد انخفض من 71,793 مليون دينار سنة 2012 قبل قانون إيقاف المعاملات الربوية إلى 50,718 مليون دينار خلال سنة 2016 بعد تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية، وأن المحفظة الائتمانية للمصرف (باستثناء قروض المربحة التي تدر عائداً) لا تدر أي عائد منذ 2015. الأكثر أهمية وجدت الدراسة أن هناك 114,624 مليون دينار تم ترحيلها للأرباح وفقاً لمبدأ الاستحقاق، وهذه المبالغ تمثل حقوق وأرباح عن سنوات سبقت قانون تحريم المعاملات الربوية (جدول 1). ووفقاً للقانون رقم 1 لسنة 2013 المادة (2) والتي نصت على أنه "لا يجوز تقاضي الفوائد الربوية الناتجة عن المعاملات المدنية أو التجارية المستحقة قبل تاريخ العمل بهذا القانون والتي لم يتم أداؤها بعد ولو كان قد صدر بها حكم نهائي"، والمادة (3) والتي نصت على أن "يلتزم المدين بسداد أصل الدين المترتب على المعاملات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون وفقاً لترتيبات السداد المتفق عليها". وبالتالي لا يجوز تحصيل هذه الفوائد من الزبائن، ويجب معالجتها بخصمها من الأرباح، وبالتالي سيتكبد المصرف خسارة بمبلغ يفوق 114 مليون دينار إذا لم يتم

<sup>1</sup> - قانون إيقاف المعاملات الربوية.



معالجة هذه الديون والمتمثلة في حقوق للمصرف. ولم تكن هناك بدائل إسلامية تعوض هذه الأرباح المجمدة. علماً بأن هذه النتائج التي تحصلت عليها الدراسة هي عن دراسة حالة واحدة عن مصرف الصحاري في ليبيا.

جدول 1. الفوائد المستحقة لمصرف الصحاري قبل قانون إيقاف المعاملات الربوية ولم تحصل بعد:

البيان	الفوائد المستحقة قبل صدور قانون إيقاف المعاملات الربوية ولم تحصل بعد
فوائد مستحقة عن القروض الشخصية والعقارية	6,686
تسهيلات ائتمانية	35,502
قروض طويله الأجل	72,634
المجموع	114,624

المصدر: حسين 2018، ص 15.

في نفس السياق يشير تقرير المصرف المركزي (2019) إلى انخفاض أرباح المصارف الليبية قبل خصم المخصصات والضرائب خلال الربع الثالث 2019 بمعدل 25.2% لتصل إلى 618.5 مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه خلال الربع الثالث 2018 والبالغة نحو 827.2 مليون دينار. ويشير التقرير أيضاً إلى أن الائتمان الممنوح من المصارف التجارية إلى عام 2015 يبلغ 20,212.8 مليون دينار، في حين أن مبالغ الائتمان الممنوح للقطاع العام والخاص في 2019 يبلغ 16,689.5 مليون دينار في نهاية الربع الثالث 2019، وهذه المبالغ تمثل حقوق وأرباح قروض متراكمة منحها المصارف للقطاع العام والخاص للفترة بين 2012 إلى 2019 كما يظهر الجدول 2. وبالنظر إلى الفرق بين مبالغ الائتمان في الجدول 2 في عامي 2015 و2019 نجد أنه تم تسوية فقط مبلغ 3,553.300، أي 17.6% من إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف الليبية للقطاع العام والخاص. وبالتالي جزء كبير من هذه المبالغ يبلغ 16,689.5 مليون دينار (82.4%) يمثل أرباح للمصارف الليبية عن سنوات سبقت قانون تحريم المعاملات الربوية لم تحصل بعد.



جدول 2. القروض الممنوحة للقطاع العام والخاص خلال الفترة (2012- الربع الثالث  
:(2019

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	الربع الثالث 2019
القروض الممنوحة للقطاع العام	5,291.2	5,327.1	6,195.9	5,982.8	5,915.9	5,578.9	5,100.9	5,792.8
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	10,608.3	12,905.5	13,764.0	14,230.1	12,854.3	11,867.7	11,347.4	10,896.7
الإجمالي	15,899.5	18,232.3	19,959.9	20,212.8	18,770.3	17,446.6	16,448.3	16,689.5

المصدر: تقرير مصرف ليبيا المركزي 2019.

## 2.7 الآثار المحتملة للديون المستحقة على المصرف غير المشروعة الناتجة عن تطبيق

### قانون إيقاف المعاملات الربوية على الأداء المالي للمصارف الليبية

تمثل الديون المستحقة على المصرف التي أبرمها قبل صدور قانون إيقاف المعاملات الربوية التزامات مالية أصبحت بحكم القانون غير مشروعة. تنشأ هذه الديون غير المشروعة على المصرف من عدة مصادر، على سبيل المثال: الودائع الثابتة (لأجل) وودائع الادخار (توفير) التي يستحق أصحابها الفائدة بموجب عقد الوديعة، كذلك الاعتمادات المستندية التي يترتب عنها ديون على المصرف تجاه المصارف الخارجية التي نفذت الاعتماد المستندي، أيضاً ديون بفوائد ربوية عن قروض أو تسهيلات قد حصل عليها المصرف، وديون بدفع فوائد ربوية ناتجة عن أحكام قضائية على المصرف. (صبرينه، 2017: القضاة والقضاة، 2015: الجريدان، 2014). وفقاً للشعار (2018) وأيضاً القضاة والقضاة (2015) فإن هذه الديون المستحقة على المصرف لدى الغير تؤثر على المركز المالي للمصرف الإسلامي وعلى سمعته بين عملائه كونه متخلف عن سداد هذه الديون. ونص القانون على حل كافة الأقساط الباقية



من أصل الدين وتركت الخيار للدائن في الاستمرار في قبول سداد الأقساط في أجلها (الجريدة الرسمية، 2016). وبالتالي لم يشرع القانون وسيلة للتعامل مع التزامات المصرف قبل تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية، كما أن مصرف ليبيا المركزي لم يستطيع إيجاد الآلية المناسبة للتعامل مع هذه الديون غير الشرعية للمصارف قبل صدور قانون إيقاف المعاملات الربوية وكيفية سدادها أو التخفيف من الآثار السلبية لها، وترك القانون والمصرف المركزي عملية سداد الديون كخيار للدائن. في حين اقترحت الدراسات السابقة أن يسعى المصرف الإسلامي لإلغاء الالتزام ولو مع التعويض المترتب على فسخ الالتزام (القضاة والقضاة، 2015؛ العطيات، 2007). كما ينبغي على المصرف فك رهون غير المشروعة على موجودات المصرف (مصطفى، 2012؛ العطيات، 2007). ولكن هذه الاقتراحات قد ينتج عنها تحميل المصرف بمبالغ إضافية لفسخ العقود، وبالتالي التأثير على النتائج النهائية لأداء المصرف الإسلامي (حسين، 2018؛ صبرينه، 2017). فعلى سبيل المثال يظهر جدول 3 أن المخصصات العامة التي تحتفظ بها المصارف الليبية لمواجهة الديون العامة للمصارف في عام 2024 بلغت 1,584,500.000 (مصرف ليبيا المركزي، 2024) بنسبة زيادة 39.7٪، عن نهاية الربع الثالث لعام 2019 (مصرف ليبيا المركزي، 2019). وبشكل أكثر تفصيلاً فإن هذه المخصصات كانت في عام 2015 تبلغ 556,900.000 مليون دينار وارتفعت خلال السنوات اللاحقة لقانون التحريم إلى 1,134,600.000 لعام 2019 ثم إلى 1,584,500.000 لعام 2024 بمعدل زيادة بلغ 184.4٪. الأمر الذي قد يؤدي إلى خسائر في حقوق المساهمين (الشعار، 2018). وبالتالي قد تؤثر على المؤشرات المالية لأداء المصارف الليبية (صبرينه، 2017). كما يشير تقرير المصرف المركزي (2019، ص 33) إلى أن معدل ربحية المصارف في ليبيا قد انخفض نتيجة لتطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية. حيث يذكر التقرير أن معدل العائد على الأصول لدى القطاع المصرفي في ليبيا شهد انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات (2014 – 2016)، حيث بلغ نحو 0.2% في عام 2016، ويعزى سبب الانخفاض إلى عدة

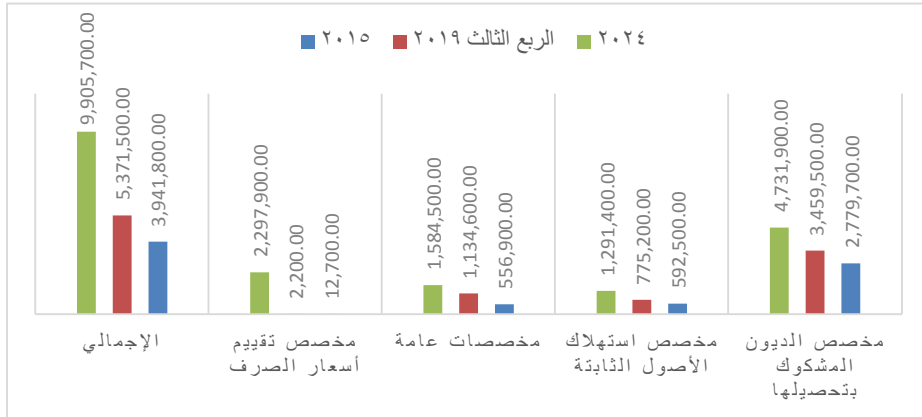


أسباب منها الوضع غير الملائم الذي تعمل فيه المصارف التجارية في السنوات الأخيرة وكذلك تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية.

جدول 3. المخصصات العامة لمواجهة الديون في المصارف الليبية في الربع الثالث 2019:

البيان	2015	الربع الثالث 2019	2024
مخصص الديون المشكوك بتحصيلها	2,779,700.000	3,459,500.000	4,731,900.000
مخصص استهلاك الأصول الثابتة	592,500.000	775,200.000	1,291,400.000
مخصصات عامة	556,900.000	1,134,600.000	1,584,500.000
مخصص تقييم أسعار الصرف	12,700.000	2,200.000	2,297,900.000
الإجمالي	3,941,800.000	5,371,500.000	9,905,700.000

المصدر: تقرير مصرف ليبيا المركزي 2019، وتقرير مصرف ليبيا المركزي 2024.



8. تقييم آثار الديون الناتجة عن تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية على الأداء المالي للمصارف الليبية



لتقييم آثار الديون (حقوق مالية أو التزامات مالية) غير المشروعة الناتجة عن تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية والأداء المالي للمصارف في ليبيا. للتحقق من هذه العلاقات، تستخدم هذه الدراسة الفرضيات التي تم اختبارها باستخدام عينة من موظفي القطاع المصرفي الليبي.

الفرضية الأولى: الديون المستحقة للمصرف<sup>(1)</sup> غير المشروعة قبل تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية لها علاقة إحصائية مع الأداء المالي للمصرف.

الفرضية الثانية: الديون المستحقة على المصرف<sup>(2)</sup> غير المشروعة قبل تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية لها علاقة إحصائية مع الأداء المالي للمصرف.

باختصار، الشاغل الرئيسي لهذه الدراسة هو فحص وفهم العلاقات السببية بين الديون سواء كانت حقوق أو التزامات مالية ناتجة عن تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية على الأداء المالي للمصارف الليبية.

### 1.8 مجتمع وعينة الدراسة

تم اختيار العينة المستهدفة والمخبرين الرئيسيين (key informants) من مدراء الإدارات التنفيذية في المصارف الليبية وفروعها. والمتمثلة من مدراء الفروع، نواب المديرين، ومدراء الإدارات، رؤساء الأقسام داخل المصارف على اعتبار أن هذه الشريحة لديها الدراية الكافية عن طبيعة الديون التي نتجت عن تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية. بالإضافة إلى أن لديهم المعرفة الكافية بمؤشرات أداء المصرف. حسب تقرير مصرف ليبيا المركزي (2019) فإنه "بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في ليبيا 18 مصرفاً (بما في ذلك وحدة الدينار الليبي التابعة للمصرف الليبي الخارجي) حتى نهاية الربع الثالث 2019، وتزاول هذه المصارف نشاطها من خلال 529 فرعاً ووكالة مصرفية". وبناء عليه، في هذه الدراسة، تم اعتماد حجم العينة بين 200-250 مفردة، على أنها كافية كما أوصى به الإحصائيون. هذا الرقم بين

<sup>1</sup>- الحقوق المالية للمصرف.

<sup>2</sup>- الالتزامات المالية على المصرف.



250-200 لحجم العينة يتماشى مع قاعدة المبادئ التوجيهية للدراسات السابقة (Hair et al., 2017؛ Sekaran & Bougie, 2016).

## 2.8 نتائج تحليل البيانات المجمعة

أولاً: معدل الاستجابة

جدول 4: معدل الاستجابة

معدل الاستجابة						
عدد الموزعة	عدد الاستجابات المسترجعة	عدد الاستجابات الملغاة	عدد الاستجابات للتحليل	عدد الاستجابات القابلة	معدل الاستجابة	معدل الاستجابة
250	230	23	207		82.8%	

## ثانياً: الوصف الإحصائي لخصائص العينة

جدول 5: الوصف الإحصائي لخصائص العينة (العدد = 207)

المؤهل العلمي	ثانوية عامة	دبلوم في العلوم الإدارية	بكالوريوس او ما يعادلها	ماجستير	دكتوراة
Frequency (n)	31	38	80	36	22
التكرارات					
Percent (%)	15.00	18.36	38.64	17.38	10.62
النسبة المئوية					
الجنس	ذكور		إناث		
Frequency (n)	163		44		
التكرارات					
Percent (%)	78.60		21.40		
النسبة المئوية					
المركز الوظيفي	مدير فرع	نائب مدير	مدير إدارة	رئيس قسم	أخرى
Frequency (n)	27	55	60	47	18
التكرارات					



					Percent (%)
08.69	22.71	28.98	26.57	13.05	النسبة المئوية

### ثالثاً: اختبار الفرضيات

تم إجراء تقدير معامل المسار أو العلاقات الافتراضية باستخدام إجراء البوتستراب<sup>(1)</sup> لإعادة تمثيل العينة (Bootstrapping) ملاحظة أهمية العلاقات في المسار الداخلي للنموذج الهيكلي. كقاعدة عامة، يجب أن تكون قيمة معامل المسار (0.1) على الأقل لمراعاة تأثير معين في النموذج (Hair et al., 2011). لاكتشاف التأثيرات المباشرة في النموذج الهيكلي، يعرض الجدول 6 نتائج تقييم معامل المسار للعلاقات المباشرة المقترحة في النموذج الهيكلي. تم دعم الفرضيتين المقترحتين بمستوى معنوي عالي وعند مستوى ثقة (p < 0.01)، في اتجاه العلاقة الإيجابية. كانت قيمة معامل المسار ( $\beta$ ) للفرضيتين بين (0.305) إلى (0.482). تم العثور على مسار عالي ذي دلالة إحصائية (p = 0.000) بين الديون المستحقة للمصارف (الحقوق المالية) غير المشروعة والأداء المالي للمصارف الليبية ( $\beta = 0.482$ ) أو 48٪ و t = (8.811)، كما تم العثور على علاقة عالية ذات دلالة إحصائية (p = 0.000) بين الديون المستحقة على المصارف (الالتزامات المالية) غير المشروعة والأداء المالي للمصارف الليبية ( $\beta$ ) = 0.305 أو 30٪ و (t = 4.592).

فيما يتعلق بأهمية العلاقات، من الملاحظ أن أعلى العلاقات كانت بين الديون المستحقة للمصارف (الحقوق المالية) غير المشروعة مع الأداء المالي للمصارف الليبية، تليها في الأهمية العلاقة بين الديون المستحقة على المصارف (الالتزامات المالية) غير المشروعة مع الأداء المالي للمصارف الليبية. أكدت هذه النتائج على دعم الفرضيات الأولى والثانية (H1 and H2).

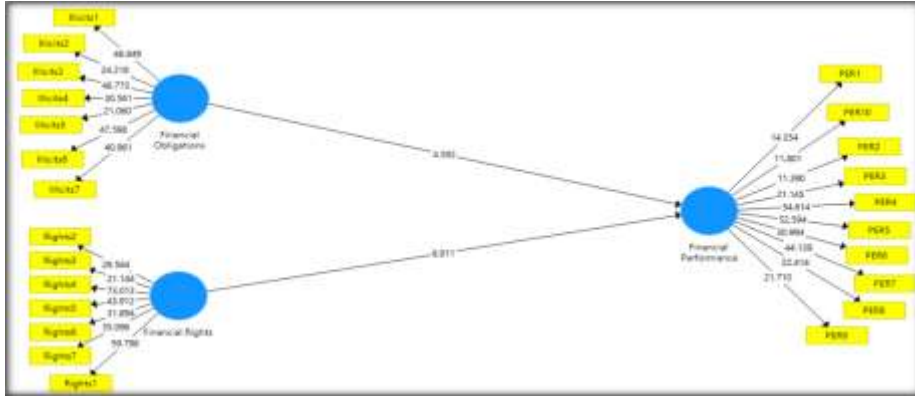
### جدول 6: نتيجة معامل المسار (اختبار الفرضيات)

الفرضيات	OS/Beta	LL	UL	T	P Values	Decision
الديون المستحقة على المصرف (الالتزامات المالية) <	0.305	0.179	0.431	**4.592	0.000	Significant

<sup>1</sup> - البوتستراب (Bootstrapping): أسلوب إحصائي يعتمد على إعادة أخذ عينات من البيانات نفسها لتقدير دقة النتائج.

Significant	0.000	**8.811	0.575	0.367	0.482	الديون المستحقة للمصرف (الحقوق المالية) < الأداء المالي
-------------	-------	---------	-------	-------	-------	---

العلاقة مهمة عند مستوى الثقة  $p < 0.01$



الشكل 1: النموذج الهيكلي بقيم t (Bootstrapping result)

رابعاً: ملخص الفرضيات

يقدم الجدول 7 ملخص للفرضيات التي تم اختبارها، وقرار القبول أو الرفض.

جدول 7: ملخص نتائج الفرضيات

النتيجة	الفرضية	الرقم
مقبول	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الديون المستحقة للمصرف (الحقوق المالية) غير المشروعة قبل تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية، وبين الأداء المالي للمصرف.	الفرضية الأولى (H1)
مقبول	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الديون المستحقة على المصرف (الالتزامات المالية) غير المشروعة قبل تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية، وبين الأداء المالي للمصرف.	الفرضية الثانية (H2)

## 9. الاستنتاجات

تظهر المناقشات السابقة أن الميزانيات العمومية للمصارف الليبية مازالت تظهر الديون المكتسبة لها قبل تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية تحت بند أرباح لم تحصل بعد. وعليه فإن مؤشرات الأداء المالي الفعلي للمصارف الليبية لا تظهر القيم الحقيقية، كون هذه



الديون لا يمكن تحصيلها بموجب قانون تحريم المعاملات الربوية، كما أن مصرف ليبيا المركزي لم يستطع إيجاد الآلية المناسبة للتعامل مع هذه الديون غير الشرعية للمصارف قبل تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية وكيفية تحصيلها والتخفيف من الآثار السلبية لها عن طريق تحويلها في إطار إسلامي، وهي مازالت عائقاً إلى حد الآن. ويشير تقرير مصرف ليبيا المركزي (2019) و(2024) إلى أن نسبة مخصصات الديون المشكوك بتحصيلها في 2019 كانت 20.7% بما يساوي (3,459,500.000) ثلاثة مليار دينار ونصف، وفي عام 2024 بلغت (4,731,900.000) أربعة مليار وسبعمائة ألف دينار (جدول 3) بزيادة قدرها 35.3% عن عام 2019، ومن الواضح أن بقاء هذه الديون عالقة في الميزانيات العمومية للمصارف يؤثر على الأداء المالي للمصارف من خلال نقص السيولة أو ارتفاع العائد على الأسهم وبالتالي التأثير على حقوق المساهمين. كما أن عدم توفر آلية وواضحة وعادلة لتسوية الديون المستحقة -العالقة- نتيجة تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية قد تمثل مشكلة حالية ومستقبلية لأداء المصارف الليبية نتيجة تخليه عن الديون المترتبة له بموجب القروض الربوية التي قدمها للغير أو نتيجة للاستثمارات الربوية التي قام بها قبل تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية، الأمر الذي قد يؤدي إلى خسائر في حقوق المساهمين (محمد، 2019). بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم تسوية هذه الديون المترتبة على تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية قد تشكل عائقاً أمام المصرف في تحرير الميزانية العمومية وفي تحديد حقوق المساهمين وأرباح المودعين، الأمر الذي قد يؤدي إلى خسائر في حقوق المساهمين (صبرينه، 2017).

وبشكل مشابه للديون غير المشروعة المستحقة للمصرف، فإن الديون غير المشروعة المستحقة على المصرف، قد تظهر بشكل أرباح غير محصلة في الميزانيات العمومية للمصارف داخلية أو خارجية أو لجهات أخرى، أو قد تمثل التزامات لأفراد. وعليه فإن عدم تسوية هذه الديون العالقة نتيجة تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية قد تمثل مشكلة حالية ومستقبلية للمصارف الليبية. منها على سبيل المثال، ينص القانون رقم 1 لسنة 2013 المادة



(3) على أن "يلتزم المدين بسداد أصل الدين المترتب على المعاملات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون وفقاً لترتيبات السداد المتفق عليها". وبالتالي لا يجوز للمصرف دفع هذه الديون لعملائه والجهات الأخرى. وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى خسارة المصرف لعملائه نتيجة عدم تسوية الفوائد المستحقة للمودعين بموجب عقود الإيداع الربوية مما قد يؤدي إلى إقامة دعاوي قضائية وتعويضات قضائية مستحقة على المصرف قد تسبب ضرراً بالغاً في سمعة المصرف وخسارة للمودعين (محمد، 2019). بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم تسوية هذه الديون المترتبة على تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية قد تشكل عائقاً أمام المصرف في تحرير الميزانية العمومية وفي تحديد حقوق المساهمين وأرباح المودعين وفي أنشطة المصرف الاستثمارية المستقبلية نتيجة ضرورة الاحتفاظ بمخصصات لازمة لتسوية الديون المترتبة على المصرف.

كما تظهر نتائج التحليل الإحصائي للعينة المستجوبة بأن الديون غير المشروعة (حقوق أو التزامات) الناتجة عن عملية تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية لها تأثير على الأداء المالي للمصارف الليبية بعد القانون، وأن للديون المستحقة للمصرف تأثير أكبر من الديون المستحقة على المصرف على الأداء، حيث كانت قيمة معامل المسار ( $\beta$ ) للفرضيتين بين (0.305) إلى (0.482). تم العثور على مسار عالي ذي دلالة إحصائية ( $p = 0.000$ ) بين الديون غير المشروعة المستحقة للمصرف والأداء المالي للمصارف الليبية ( $\beta = 0.482$  أو 48%) و ( $t = 8.811$ ). بينما تم العثور على علاقة عالية ذات دلالة إحصائية ( $p = 0.000$ ) بين الديون غير المشروعة المستحقة على المصرف والأداء المالي للمصارف الليبية ( $\beta = 0.305$  أو 30%) و ( $t = 4.592$ ). وهذا يتطلب وضع معالجات شرعية وفقهية لهذه الديون وفق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية وبما يضمن حقوق المساهمين والملاك وأصحاب الودائع المصرفية.

## 11. النتائج

قدمت الدراسة الحالية رؤى قيمة حول التأثير السلبي للديون غير المشروعة على الأداء المالي للمصارف في ليبيا وتوصلت إلى النتائج التالية:



1- مصرف ليبيا المركزي لم يستطيع إيجاد الآلية للتعامل والتخفيف من الآثار السلبية للديون غير الشرعية الناتجة عن تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية وكيفية سدادها وهي مازالت عائقاً إلى حد الآن. حيث إن الديون مازالت تظهر ضمن حسابات الأرباح والمخصصات في ميزانيات المصارف وتقارير المصرف ليبيا المركزي منذ العام 2015 حتى الآن، والتي تشير أيضاً إلى انخفاض أرباح المصارف الليبية بعد تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية منذ العام 2015 حتى 2025.

2- الديون المستحقة للمصرف الناتجة عن قانون إيقاف المعاملات الربوية هي تلك الحقوق المستحقة عن عمليات البنك مثل عمولات الاقراض والخدمات ومقايضة الغير والاعتمادات المستندية والحقوق المالية الناشئة عن الاستثمارات والودائع لدى المصارف الأخرى بأنواعها قبل تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية، أي الديون المستحقة للبنك، وما يتبعها من حقوق باستلام فوائد ربوية.

3- الديون المستحقة على المصرف الناتجة عن قانون إيقاف المعاملات الربوية هي تلك الالتزامات الناشئة عن عمليات البنك كعقود الودائع لديه (الجارية والثابتة والادخار) والاعتمادات المستندية والفوائد الربوية عن قروض أو تسهيلات أو التزام بدفع فوائد ربوية نتيجة أحكام قضائية وغيرها قبل تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية، أي التعويضات الواجب دفعها للمودعين والمقرضين، وما يتبعها من التزامات بدفع فوائد ربوية.

4- وجدت الدراسة أن هناك علاقة إحصائية هامه بين الديون الناتجة عن تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية وبين الأداء المالي للمصرف، وأن هذه الديون غير المشروعة قبل تطبيق القانون تؤثر على الأداء المالي سلبياً للمصارف الليبية.



5- بالنسبة للأهمية النسبية للعلاقات، وجدت الدراسة أن الديون المستحقة للمصرف غير المشروعة (الحقوق المالية) كانت أكثر أهمية في التأثير على الأداء المالي للمصارف الليبية، تليها في الأهمية العلاقة بين الديون غير المشروعة المستحقة على المصرف (الالتزامات المالية) مع الأداء المالي للمصارف الليبية.

## 12. التوصيات

- 1- أن يستمر العمل وفق القوانين السابقة سواء كانت داخلية أو خارجية بشأن القروض الربوية قبل صدور قانون 1 لسنة 2013 بإيقاف المعاملات الربوية إلى حين وجود بدائل أو صيغة جديدة وذلك على أساس الضرورة حتى لا تتكبد المصارف الليبية خسائر فادحة، والبحث عن صيغ إسلامية جديدة من شأنها معالجة هذه القروض والفوائد المترتب عليها.
- 2- ضرورة أن يقوم مصرف ليبيا المركزي بتشكيل لجنة متخصصة من خبراء ماليين وفقهاء شرعيين لمعالجة الديون المترتبة على تطبيق قانون إيقاف المعاملات الربوية، من جوانبها القانونية والفنية والشرعية، ووضع معايير شرعية خاصة وفق جدول زمني محدد لتحويل الديون العالقة إلى صيغ شرعية، واضحة، وملزمة للمصارف، والعملاء.
- 3- يجب أن يقوم مصرف ليبيا المركزي بإعطاء هامش حرية للمصارف لإعادة صياغة الديون العالقة في صيغ شرعية. حيث إن فارق الخبرة والتجربة قد تمكن المصارف العريقة من إنشاء حلول مصرفية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ولا تخل بالقانون المعمول به. كما يمكن للمصرف المركزي أن يستفيد من خبرة المصارف العاملة في ليبيا والدعوة لمؤتمر عام يضم المتخصصين العاملين في المصارف الليبية لتقديم مقترحات عملية أكثر توافقاً لوضع الديون العالقة. ومن ثم الاستفادة من هذه المقترحات في تعديل



قانون المصارف الليبية. أو على الأقل اصدار ملحق بالقانون لمعالجة الإشكالية

الحالية في الديون السابقة لقانون إيقاف المعاملات الربوية.

4- يجب أن تساعد الدولة المصارف الليبية في حل مشكله الديون العالقة. وهنا

ممكن أن تدعم الدولة المصارف بإعطائها قروض حسنة تعوضها عن الديون

التي في ذمة العملاء ومن خلال هذه القروض يمول المصرف بها عملاء جدد

عن طريق تمويلات إسلامية جديدة ويسدد التزاماته العالقة السابقة للعملاء.

كما ستساهم هذه القروض على تشجيع المصارف في اسقاط بعض الديون

التي يرفض فيها العملاء التسويات الشرعية لإعادة صياغتها.

#### المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.
2. بشناق، زاهر صبيحي. 2011. "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين". رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.
3. بوطبه، صبرينه. 2017. "مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول المصارف الربوية إلى بنوك إسلامية - دراسة تجارب بعض الدول". أطروحة دكتوراه. جامعة محمد بخيضر بسكرة. الجزائر.
4. الجريدان، نايف بن جمعان. 2014. "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة نظيرية تطبيقية"، ورقة بحث منشورة في مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد (23)، فبراير.
5. الجريدة الرسمية، العدد (2)، السنة الخامسة بتاريخ 23 جمادي الأول 1437 هـ الموافق 2016 / 03 / 3.
6. الجريدة الرسمية، العدد (5) السنة الثانية بتاريخ 9 جمادي الأول 1434 هـ الموافق 21 / 03 / 2013.



7. حسان، حسين حامد. 2017. "الضوابط الشرعية والمهام التحضيرية لعملية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية". متوفرة في: <http://www.imtithal.com/uploaded/media/research/119paper1.pdf> تم الوصول إليه في 2021/2/12.
8. حسين، فؤاد المهدي. (2018). "متطلبات ومعوقات تحول المصارف الليبية التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقاً للقانون رقم 1 لسنة 3112 (دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري)". مجلة المعرفة، جامعة بني وليد- ليبيا.
9. الحضري، مجدي السيد عبد الله. 2017. "الخدمات المصرفية وفق الشريعة الإسلامية: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر.
10. الحمروني، ناصر أحمد العجيلي. 2013. "مستقبل الدعوة إلى أسلمة النظام المصرفي بليبيا (الفكرة وتجربة التطبيق)"، رسالة ماجستير غير منشورة.
11. سعادة، عبد الله يوسف؛ الزيدانيين، هيام محمد؛ الشاعر، باسل يوسف. 2017. "أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين، دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية". المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج (13)، ع (2).
12. الشعار، علاء منذر المسلماني. 2018. "رقابة المصرف المركزي على المصارف الإسلامية في سورية". مطبوعات جامعة كاي.
13. العاني، أسامة عبد المجيد. 2017. "تحديات العمل المصرفي الإسلامي الليبي"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر.
14. عبد الله، مرعي على ضوء. 2016. "تحول المصارف التقليدية إلى إسلامية: دراسة في العوامل المؤثرة وفي دور المصرف المركزي والتشريعات والقوانين المصرفية في ليبيا"، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، ماليزيا.



15. عبدي، عمر موسى أحمد. 2016. "متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا: دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق"، رسالة ماجستير، جامعة مولانا مالك ابراهيم بمالنج، ماليزيا.
16. العطيات، يزن خلف سالم. 2007. "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية . دراسة لبيان أمكانية التطبيق في الأردن". دراسة دكتوراه. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
17. القضاة، موسى مصطفى؛ القضاة، آدم نوح. 2015. "تحول شركات التأمين التجارية إلى شركات تأمين إسلامية"، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 42، العدد 3.
18. المالقي، عائشة الشرقاوي. 2000. "المصارف الإسلامية (التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق)"، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء ، 2000.
19. محمد، الاء الامين المهدي حاج. 2019. "مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها على الأداء المالي بالمصارف (بالتطبيق على مصرف فيصل الإسلامي)". رسالة ماجستير، جامعة وادي النيل، السودان.
20. مصرف ليبيا المركزي Central Bank of Libya.
21. مصرف ليبيا المركزي. 2014. " تطور أهم بيانات المصارف التجارية في ليبيا"، إدارة البحوث والاحصاء.
22. مصرف ليبيا المركزي. 2019. " تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث 2019"، إدارة البحوث والاحصاء.
23. مصرف ليبيا المركزي. 2024. " تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف لعام 2024"، إدارة البحوث والاحصاء.
24. مصطفى، إبراهيم محمد مصطفى. 2006. "تقييم ظاهرة تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض المصارف السعودية" رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر.



25. مصطفى، إبراهيم محمد مصطفى. 2012. "نحو منح متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية"، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر.
26. المؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية. 2005. فندق الريجنسي انتركونتيننتال، البحرين.